مرتكزات بناء السلام في اللامركزية العراقية
بعد عام ٢٠٠٣م

م.م ايات احمد سلمان
Ayatalhussieni@gmail.com
الجامعة المستنصريةاكلية العلوم السياسية

أ.د عمر جمعة عمران
omaar.jumaa@copolicy.uobaghdad.edu.iq
جامعة بغداداكلية العلوم السياسية

الملخص

يرتكز بناء السلام، بشكل عام، على مجموعة من المرتكزات بمختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وتسهم فيه فواعل رسمية وغير رسمية لأنه عملية ليست بالسهلة خصوصا وان تطبيقه يكون في مجتمعات ما بعد النزاع.

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تغيرا شاملاً في الانظمة (السياسي- الاقتصادي- الاجتماعي- الامني- الاداري...الخ) اذ ان الاخير تحول من المركزية المقيتة الى اللامركزية بنوعيها السياسية والادارية نتيجة التحول في شكل الدولة العراقية من الموحدة الى الاتحادية بحسب دستور عام ٢٠٠٥. وبهذا اخذت اللامركزية بنوعيها وخصوصا الادارية دوراً في بناء السلام طيلة السنوات السابقة الا ان دورها اخذ في التصاعد بعد احداث عام ٢٠١٤ ودخول تنظيم داعش الارهابي لعدد من المحافظات غير المنتظمة بإقليم.

الكلمات المفتاحية: مرتكزات بناء السلام، فواعل رسمية، فواعل غير رسمية، اللامركزية، العراق.

The Foundations of Peacebuilding in Iraqi Decentralization after 2003

Assistant Lecturer: Ayat Ahmed Salman
Ayatalhussieni@gmail.com
Al-Mustansiriya University-College of Political Sciences

Prof. Dr. Omar Juma'a Omran
omaar.jumaa@copolicy.uobaghdad.edu.iq
Baghdad University-College of Political Science

Abstract

Peacebuilding, in general, is based on a set of foundations in various political, social, economic and cultural fields. Official and unofficial actors contribute to it because it is not an easy process, especially since its application is in post-conflict societies.

After 2003, Iraq witnessed a comprehensive change in the systems (political, economic, social, security, administrative, etc.), as the latter moved from the abhorrent centralization to decentralization of both political and administrative types as a result of the shift in the form of the Iraqi state from unified to federal according to the 2005 constitution. Thus, decentralization

of both types, especially administrative, played a role in peacebuilding throughout the previous years, but its role began to escalate after the events of 2014 and the entry of the terrorist organization ISIS into a number of governorates that are not organized into a region.
Keywords: Foundations of Peacebuilding, Official Actors, Informal Actors, Decentralization, Iraq.

المقدمة :

يتكون بناء السلام في اغلب المجتمعات من إعادة تفعيل المؤسسات العامة لان عن طريقها تتمكن الدولة من استعادة قدراتها التي فقدتها بسبب الازمات المتراكمة التي عاشتها مثل ازمة المشاركة وازمة الاندماج، وغيرها من الازمات لانها تجاوزت قدرات الحكومات في أغلب الاوقات، مما يستوجب ايجاد سياسيات ومرتكزات عملية تبني عليها مفاهيم ذات ابعاد متعددة، تهدف جميعها الى إعادة "البناء الوظيفي" لمؤسسات الدولة لتعمل وفق الادوار المناطة بها، والتي تتمثل بالوظائف والمهام الاساسية التي تتميز بها الدول الحديثة، وضمت الادبيات والدراسات المهام الثلاث الرئيسية التي تساعد الدولة تنفيذها للاسس أو الخطط ستتركز على ثلاث عوامل هي ،اولاً: ضمان الدولة الامن وسلام كافة مواطنيها في الداخل والخارج، ثانياً: تحقيق الرفاه لمواطنيها و تقديم خدمة الرعايا الاساسية، ثالثاً: تعزيز الشرعية و تفعيل مؤسسات الدولة مما يجعلها مثالا شرعيا لمواطنيها.

اهمية البحث:

تظهر اهمية الدراسة في بيان اهم المرتكزات التي يقوم عليها بناء السلام وفق اللامركزية الادارية التي شهدتها الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣م وبخاصة المرتكزات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتسهم في جعل بناء السلام في المحافظات التي شهدت نزاعات امراً ممكناً بل وتعضد منه.

اشكالية البحث :

تعد عملية بناء السلام من العمليات التي تحتاج الى الكثير من المتبنيات التي تؤثر بشكل ملحوظ عليها من خلال تنفيذ وترسيخ قيم اجتماعية وسياسية وثقافية فضلا عن قيم اخرى في المجتمع ليتحول في ما بعد كل السلوكيات الى سلوكيات هادفه الا ان هذا الامر مختلف في العراق حيث ترتكز عملية بناء السلام على اسس عديدة ذات ابعاد مدببه الرأسين حيث ان اي طرف ممكن ان يعمل بشكل معكوس لو ترك دون تدخل حكومي مدروس.

فرضية البحث :

لعملية بناء السلام مرتكزات عديدة تقترن قوتها وضعفها في قدرة الادارة على حسن ادارتها فقد تتحول بعض المرتكزات في اوقات معينة الى تحديات وتهديدات فتحتم نتيجة لذلك حسن استثمار الفرص وخلق ظروف قادرة على جعل التحديات فرص ومرتكزات .

منهجية البحث:

تتبنى الدراسة منهجية علمية متكاملة من اجل الوصول الى النتائج والاهداف المرجوة ، الا انها تركز على المنهج التحليلي المبني على تفكيك الظاهرة محل البحث واعادة تركيبها فضلاً عن المنهج النظمي الذي يرتكز بدوره على معرفة النظم السياسية ومؤسساتها وطبيعتها.

المطلب الاول

المرتكزات السياسية لبناء السلام في اللامركزية بعد عام ٢٠٠٣

ان المرتكزات السياسية التي تعتمد عليها عملية بناء السلام في النظم اللامركزية بشكل عام كثيرة ومتباينة من حيث تأثيرها حسب المتغيرات التي تؤثر في سلوك الدولة وادراتها سواء في النظم اللامركزية الادارية او اللامركزية السياسية وعلى هذا الاساس فأن المرتكزات الاساسية المؤثرة من الجانب السياسي لعملية بناء السلام في اللامركزية بعد عام ٢٠٠٣ في العراق هي كالاتي:

اولاً: التداول السلمي للسلطة

يعد مبدأ التداول السلمي للسلطة من أهم السياسات الأساسية التي تقوم عليها عملية بناء السلام في العراق، فلابد من تداول السلطة بشكل سلمي ما بين حكومة وأخرى منتخبة وحسب الفترة القانونية والدستورية المحدد لذلك، فالعراقيون يتطلعون إلى ترسيخ خاصية التداول السلمي للسلطة من خلال توفير الوسائل المؤدية إلى ذلك من أجل حماية حقوق الإنسان والعيش الكريم (عبيد ٢٠٢٢، ٣)، وعند تفعيل مبدأ التداول السلمي للسلطة سوف يتم تحقيق مجموعة من السياسات وأهمها(سعيد ٢٠١٩، ٧٦):

أ- ابراز الهوية الوطنية: ان تجرد سلطة الدولة المتمثلة بمؤسسات النظام السياسي من الانحياز لأية هوية فرعية على حساب بقية الهويات الأخرى داخل حدود الدولة العراقية يعد ركيزة أساسية في بناء السلام .

ب- بناء دولة المؤسسات: تبنى الدولة الحديثة على مؤسسات وليس على أفراد أو أحزاب، فالأفراد والأحزاب قد تضمحل، أما المؤسسات فتبقى لأجيال عديدة، وديمومة الدولة واستقرارها ونجاحها يرجع

في جانبه الأساسي الى ديمومة مؤسساتها، فالمجتمعات المتقدمة تعتمد على قوة المؤسسات السياسية، وتلك القوة تستند إلى مستوى ثبات المؤسسات دستورياً، فالثبات الدستوري هو العملية التي تكتسب بموجبها مؤسسات الدولة قيمة واستقراراً .

ت-المعايير الموضوعية في اختيار المسؤولين في الدولة: يجب ان تكون قيادات الدولة من المواطنين المدربين وذوي الخبرة والكفاءة والمتعلمين في مؤسساتها كافة .

ثانياً: المعارضة البرلمانية :

المعارضة البرلمانية هي تلك الوظيفة التي تمارسها السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، بيد أن هذه الآلية لا تسير بانسيابية واحدة في جميع الأنظمة السياسية نتيجة ظهور أساليب ووسائل فاعلة مختلفة من نظام إلى آخر، هذه الأساليب تكون سببا في غياب المعارضة البرلمانية الحقيقية وعدم تحقيق الأهداف المنشودة المتمثلة في بنية النظام السياسي، والأوضاع السياسية القائمة، والثقافة السياسية للمواطن، فضلا عن الأنظمة الحزبية والانتخابية والواقع المجتمعي والاقتصادي(مزهر ٢٠١٦، ٢٨٥) .

وتعد المعارضة السياسية إحدى أهم الوسائل المهمة من أجل مراقبة ومتابعة أداء السلطة التنفيذية، وتعتبر أحد اساليب التعبير عن الإرادة السياسية في متابعة ومراقبة وتقويم العمل الحكومي التي تم انتخابها من قبل السلطة التشريعية، فهي تعتبر معيارا للتوازن بين السلطة والمجتمع، إذ تعد عملية مراقبة وتقويم أداء الحكومة إحدى أهم وسائل ترسيخ عملية بناء السلام في العراق على المستوى السياسي (عمير ٢٠١٦، ٦٤)، إلا أن المشهد السياسي في العراق يفتقر إلى وجود معارضة سياسية حقيقية وفعالة منذ عام ٢٠٠٣ كما هو الحال في الدول ذات الأنظمة النيابية والديمقراطية التي تتمتع بوجود معارضة سياسية حقيقية وفعالة فيها، وفي الغالب يتم التطرق إلى موضوع المعارضة من قبل رؤساء وزعماء الكتل السياسية والأحزاب السياسية بانهم سوف يشكلون معارضة سياسية بسبب عدم حصولهم على منافع شخصية وحصص في تشكيل الحكومة، وفور حصولهم على هذه المنافع والحصص ينتهي هذا الجدال، وبذلك تصبح عملية الازدواج في المهام واضحة فالحزب هو معارضة سياسية وفي ذات الوقت هو حزب في الحكومة، فالمعارضة في البرلمان العراقي تعد وسيلة لتحقيق المصالح الشخصية والمنافع لدى قادة الأحزاب والكتل السياسية ولا تعتبر معارضة حقيقية من أجل تقويم ومراقبة الأداء الحكومي كما هو الحال بالنسبة للدول الأخرى، فمجمل القرارات تتخذ بغرف اجتماعات قادة الكتل ويتم الاتفاق عليها مسبقا وباتفاق سياسي، وفور الوصول إلى قاعة الاجتماعات الرسمية تكون وسيلة للتصويت فقط على اعتبار أن القرار متخذ مسبقاً بتوافق

اغلب الاطراف السياسية لذا فان البرلمان العراقي فقد احد اهم عناصر فاعليته وقوته وهو عدم وجود معارضة برلمانية حقيقية(عمير ٢٠١٦، ٦٥).

ثالثاً: النظام الانتخابي

تعد صناديق الاقتراع إحدى أهم وسائل بناء السلام على المستوى السياسي في العراق، فهي الطريقة المثلى لتحقيق السلام والابتعاد عن العنف من خلال توظيف إرادة الشعب في اختيار الحاكم وان عملية الانتخاب تكون بدوافع مختلفه من بيها(فارس٢٠١٥، ١٧):-

- فمن الناحية السياسية هو سلوك لإبداء الولاء للنظام السياسي ومنحه الشرعية للحاكم أو رفضه لنظام حكم معين، ويعتبر الهدف للوصول إلى درجة المواطن الصالح الذي يعمل على ممارسة حقوقه وواجباته.
- ومن الناحية السيكولوجية، ويعتبر الادلاء في الصوت آلية للتخلص من القلق الداخلي الذي يشعر به.
- أما من الناحية الاجتماعية فهو تأكيد انتماء الناخب لدائرة اجتماعية معينة يؤثر ويتأثر فيها.
- فمن الناحية العقلانية يعبر عن سلوك يرمي إلى تحقيق المصلحة الشخصية أو العامة، وذلك من خلال حسابات واهداف عقلانية تقارن فيها المكاسب مع الحاجات المادية والمعنوية، فالانتخابات وسيلة لاختيار أشخاص يتولون السلطة بهدف إدارة البلد، وتوفير متطلبات الشعب وتحقيق الأمن والاستقرار

ولابد من ترسيخ الأيمان لدى المواطن بأهمية الادلاء بالصوت والكف عن حالة العزوف الانتخابي من أجل تقليل فرصة التلاعب بنتائج الانتخابات من قبل الفاسدين، إذ إن ظاهرة العزوف عن الانتخابات تكونت نتيجة عدم قيام الدولة بواجبها تجاه شعبها وحماية النسيج الاجتماعي وصيانة السلم الأهلي في الدورات الانتخابية السابقة (عمران ٢٠١٠، ٣٩٢) ، ويرى المواطن بأن الهوية الوطنية قد فقدت اهميتها لصالح الهوية الفرعية، إذ إن هذه الحالة أضعفت من أداء العمل الحكومي المتمثل في السلم الأهلي والتعايش السلمي وسياسة اللاعنف ومظاهر عدم الاستقرار الأمني، فأصبح المواطن العراقي يرى بان العملية الانتخابية غير مجدية وغير حقيقية على اعتبار إن الإدلاء بالصوت أو العزوف عن الانتخابات هو الابقاء على نفس تلك الوجوه المستمرة في قيادة وادارة الدولة منذ عام ٢٠٠٣ والى غاية اليوم، واستمرار النتائج السلبية المتمثلة في الهوية الوطنية والاداء الحكومي، وهو ما أثر وبشكل سلبي على ارادة المواطن العراقي من المشاركة في العملية الانتخابية مما أدى إلى عزوف شريحة كبيرة من المجتمع عن الانتخابات، لذا لا بد من الدولة القيام بالعمل على تعزيز المصالحة الوطنية وان تكون أداة لتعزيز الهوية الوطنية من اجل ضمان ترسيخ عملية بناء السلام لذا تعد عملية الانتخاب احدى اهم السياسيات التي تؤدي الى تعزيز

بناء السلام والسلم المجتمعي او الاهلي في العراق لانها تمثل ارادة الشعب الحرة في اختيار حاكميه(مزهر ٢٠١٦، ٢٨٥).

كما تجدر الاشارة الى ان العمليات الالكترونية قد تساهم في استقرار العملية الانتخابية حيث التعلم على مستويات عالية من النشاط السيبراني يساهم على حماية النظم الانتخابية وعملية الانتخاب واحتساب النتائج بشكل اسرع من خلال استخدام عمليات تكنولوجية وسيبرانية عالية الجودة وبشكل احترافي(Maad2023,5)

رابعاً: الحكم الرشيد:

يعتمد الحكم الرشيد على نزع القداسة من السلطة ونقلها الى المجتمع، وهو مفهوم برز حديثا وكان ظهوره منذ "ثمانينيات القرن العشرين" وتزايد بعد ذلك الاهتمام به، و يعكس أسس الكفاءة الادارية في قيادة الدولة للمجتمع و تغليب حكم القانون، و يسعى المجتمع بواسطة الحكم الرشيد الى توسعة مجال المشاركة وتفعيل نفسه مدنيا (ابراهيم٢٠١٦، ١٩٣).

ونتيجة لسياسات مدعومة من الجهة العليا الحاكمة للمجتمعات انطلاقاً من مصالح ضيقة ومجحفة لغالبية افراد المجتمع ، فان الفقر والتهميس في كثير من المجتمعات تكون اسبابها متشابهة وتبعاً للتباين الظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية فأن درجة مستواها يختلف حسب النظم والاشخاص المتصدرة على الحكم فينشأ نتيجة لذلك الوضع مؤسسات تكرس عدم المساواة بين الافراد وتعمل في ضل اقتصاد متردد ومشاكل تعيق العمل الجماعي (ابراهيم٢٠١٦، ١٩٣).

لذلك فإن الحكم الرشيد يمكن عده وسيلة وآلية مهمة لتحقيق السلام والتنمية داخل المجتمعات ويمكن قياسه بواسطة فتح فرص المساهمة الحقيقية لجميع المواطنين والتعددية السياسية واجراء الانتخابات بماينسجم مع اللامركزية واتاحة الفرص لتحسين الادارة المحلية بنوع من الصلاحيات والتخويل التي تجعلها قادرة على مجاراة احتياجات افراد المجتمع(Hameed2022,346).

خامساً: الانذار المبكر

يعد اسلوب متطور له طرق تحليلية وتواصلية تنمي من وعي المجتمع عن طريق التنبؤ بالازمات، ومن خلال هذا الانذار يسعى الفاعلين الحكوميين وغيرهم الى تحسين أداء الانذار المبكر دولياً وعالمياً ، ويقوم هذا الانذار بعدة واجبات او مهام منها (الصالحي ٢٠١٣، ٦٧) :-

١- توقع النزاعات والصراعات قبل ان تحدث فعلياً

٢- يصدر إشارات تحذير وانذارات من قرب حدوث النزاعات.

٣- الاحاطة اي يحيط بمصادر التوتر وتحديدها والتعامل معها قبل أن تتحول الى نزاعات .

٤- التنبؤ بالنزاعات واعطاء اشارات تنبيه بمصادر النزاعات المحتملة.

ان نظام الانذار المبكر يمهد لاتخاذ العديد من الاجراءات والطرق الملائمة لمواجهة اي ازمة محتملة الحدوث ومنعها من أن تحدث بشكل كلي او على الاقل تقليل حجم اضرارها ومخاطرها الى الحد الادنى الممكن(الخزندار ٢٠١١، ٥٨).

وبذلك فإن الانذار المبكر يكمن جوهره في كونه منظومة شاملة ومجهزة مسبقاً للاكتشاف المبكر، والتحذير المبكر او المسبق لحدوث الازمات او الكوارث والصراعات التي تهدد حياة اي جزء من الدول او المجتمع وامنه والسلم فيه، وعمل النظام او المنظومة هو عمل مقصود ومعد مسبقاً ، ويكون بالشكل الذي يؤدي الى سياسات واجراءات وقرارات وقائية، تمنع حدوث هذه الاخطار مسبقاً ، او على الاقل تعمل على تحجيم وتقليص حجم الخسائر والاضرار الى الحد الادنى الممكن(الخزندار ٢٠١١، ٦٢).

سادساً: الادارة السليمة للتعددية

للتعددية بكل انواعها أهمية لكنها مشروطة بادارة سلمية تقوم بها، فالادارة السلمية توفر للجماعات ذات التنوع الاثني والقومي والديني المتعايشة مساحة يتمكنون عن طريقها أن يعبروا عن آرائهم بكل حرية واحترام، بعكس الادارة غير السلمية التي توظف التعددية كمصدر ضعف ، لان هذه الادارة تنفي الاخر المختلف لصالح الجماعات الاكبر من حيث العدد أو النفوذ، مما يؤدي الى اندلاع حروب اثنية ودينية و مذهبية، ويخلف وراءها الخراب والقتلى والجرحى والتخلف الاجتماعي والاقتصادي ، الذي يعد اكثر اهمية من ذلك هو ما تتناقله الاجيال المحملة بالاحقاد و الكراهية (محمد ٢٠١٥، ١٧) ، الا ان الادارة السلمية للتعددية في اي مجتمع تتطلب توفر مجموعة امور ابرزها(عثمان ٢٠١٣، ٩٣):-

١- تكافؤ الفرص والمساواة وعدم التمييز بين افراد المجتمع الواحد .

٢- التوزيع العادل للالتزامات والاعباء والموارد .

٣- العدالة بين طبقات المجتمع والاجيال كافة بالشكل الذي يحقق مبدأ تكافؤ الفرص للجميع.

كما تجدر الاشارة الى ان التعددية تتطلب معايير مختلفه من ابرزها العلم والمعرفة والعداله في توزيع الفرص واحترام التنوع الثقافي وانتشار ثقافة التسامح (عزيز ٢٠١٩، ٤٣١) ، خصوصاً ان عملية التطور التكنولوجي ساهمت في ايصال اغلب المتبنيات الثقافية والتي تساهم في وضع هذه الافكار في الواجهة والتي قد تعرقل عملية بناء السلام او التسامح لو استغلت بشكل غير مدروس والعكس صحيح (دريول ٢٠٠٧، ١٤١) .

سابعاً: نزع السلاح ومحاربة الارهاب

تعتمد عملية بناء السلام والامن والاستقرار للدول بعد التوجه الى عملية نزع السلاح والتسريح لتكون مرحلة اولية للبدء بعملية التنمية والتعافي وتعمل آلية "نزع السلاح والتسريح واعادة الدمج للمقاتلين على معرفة الكيفية التي يمكن بها التعاطي مع مشاكل امنية قد تحدث بعد النزاعات والتي قد تنتج من ترك المقاتلين السابقين الحاملين للسلاح دون مصادر للعيش ودون شبكات دعم، ولهذه العملية الدور الرئيسي في تثبيت الاستقرار بواسطة التخطيط والتنسيق بدقة وبجهود سياسية كبيرة يتم عبرها جعل المقاتلين مواطنين منتجين(نزع السلاح ٢٠٠٩، ٥) ،كما ان قضية مكافحة الارهاب من ابرز اهتمامات التي اخذت تتوسع لتكون منهاج اساسي في برامج المنظمات الدولية وابرزها الامم المتحدة ، فقد جاء في سياق ما ورد بتقرير الامين العام الاسبق للامم المتحدة كوفي عنان" الذي جاء بإسم "الاتحاد في مواجهة الارهاب توصيات لاستراتيجية عالمية لمكافحة الارهاب في عام ٢٠٠٦ مجموعة من الثوابت (الامم المتحدة ٢٠٠٩، ٢).

١- التزام الدول كافة بعدم اللجوء إلى القوة، وتسوية جميع صراعاتها سلمياً.

٢- عدم التمييز بين الجنس والعرق والدين

٣- عد كل الاعمال والممارسات الارهابية انشطة تقوض حقوق الافراد والديمقراطية، وتعرض السلامة للخطر وتزعزع استقرار الحكومات و الشعوب.

٤- عدم توجيه تهمة الارهاب لاي ديانة أو مجموعة عرقية أو حضارية.

٥- إعتبار مسائل التنمية و السلام والحقوق متداخلة تعزز احداها الاخرى.

٦- أهمية وضع معالجة لكافة الظروف المؤدية الى تنامي الارهاب.

٧- التأكيد على جدية الدول الاعضاء ومواصلة بذلها للجهود الداعمة لحل الصراعات والتصدي للقمع والقضاء على الفقر والارهاب ،كما ان عملية حصر السلاح بيد الدولة من المتبنيات الرئيسه في عملية بناء السلام وتعزيز قيم المواطنة في مختلف الاوقات(عزيز ٢٠٢٢، ٥٨١).

يتبين لنا مما تقدم ان مرتكزات بناء السلام في اللامركزية العراقية تختلف من حقبة زمنيه الى اخر حيث في كل فتره تنشط سياسة او مرتكز معين وهذا ماانعكس سلبا في تحسين وترصين عملية بناء السلام بشكل سليم ينفع ابناء المجتمع بشكل واسع .

المطلب الثاني

المرتكزات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لبناء السلام في اللامركزية بعد عام ٢٠٠٣

ان عملية بناء السلام لها اهمية كبيرة وتبرز اهميتها من خلال وضع آلية مجتمعية قائمة على التزام جميع فئات واطراف المجتمع بمبدأ احترام حرية الرأي وسلوك تفكير الاخرين والابتعاد عن التسلط والتهميش والعنف، فالحوار والتسامح مثال يعتبران من عوامل التغلب على المشاكل المجتمعية من اجتماعية وفكرية و عنصرية التي تؤجج عدم الاستقرار وتؤثر بالسلب على جهود بناء السلام.

اولاً: العدالة التوزيعية

يراد "بالعدالة التوزيعية" على انها الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة الوطنية ويغيب عنها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي وتنعدم فيها الفوارق غير المقبولة اجتماعية أو سياسية وتحقيق بيئة مناسبة وحريات متكافئة وبما يتيح للجميع فرصة تنمية قدراتهم واطلاق قدراتهم بما يعود النفع للفرد والمجتمع(سعيد ٢٠١٦، ٣٦٣).

ويمكن القول أن تحقيق الاستقرار في أي مجتمع لا يتم دون استقراراه اقتصادية وفق قاعدة اقتصادية تضمن "المستوى الاجتماعي" المطلوب للأفراد داخل المجتمع وتعزيز النمو الاقتصادي لخلق فرصة أكبر من الاستقرار، وما يشهده العراق من تحديات "اقتصادية" أثرت بشكل كبير على استقراره الاجتماعي نتيجة لغياب الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية العادلة(جاسم ٢٠١٤، ١١٨)، لذلك لابد من اعادة توزيع الثروة بشكل أكثر عدالة يضمن القدر الكبير من الشفافية ويحقق الاستقرار المجتمعي ويسحب فتيل الاحتقان الداخلي بين الفئات المختلفة ، وان تحقيق ذلك يستلزم تخطيط وظروف صحية تضمن التوزيع العادل للثروات انطلاقاً من "مبدأ تكافؤ الفرص" بين افراد المجتمع وتقديم الدعم الحكومي للقطاعات و"المؤسسات الاقتصادية" للدولة، بما يضمن تحقيق التنمية الاجتماعية بالاضافة الى شمول اكبر عدد من الافراد المشاركين مما يساعد على انخفاض مستوى الفقر وزيادة الدعم للمشروعات الصغيرة والعمل على تذليل العقبات امام تلك المشاريع.

مما تقدم نجد ان تحقيق العدالة في توزيع الثروات هي حالة مثالية لا يمكن لأي مجتمع تحقيقها مهما كانت طبيعة "النظام السياسي" انما يجب العمل على تحقيق العدالة لأقصى حد ممكن بما يساعد في خفض مستوى الفقر والبطالة والعوز، ليسهم ذلك في استقرار المجتمع والدولة بوصف الرفاهية الاقتصادية احد العوامل المهمة في خفض مستويات العنف داخل المجتمع وبالتالي نصل الى مرحلة بناء السلام المراد تحقيقها .

ثانياً: الحوار

من اجل تحقيق بناء السلام والتعايش السلمي لابد من وجود الحوار، كونه يؤدي إلى تعميق الروابط و العلاقات الاجتماعية، و يعزز روح التفاهم والتسامح بين كافة الفئات داخل المجتمع، و من خلال العمل

على تقارب المصالح فإنه يساعد في تقليل المسافات بين التيارات الفكرية، وفي ابسط الاحوال يعمل الحوار على تفهم الاتجاهات المختلفة لبعضها البعض محققاً بذلك خطوات كبيرة نحو السلام والتسامح في المجتمع ومن اجل تطبيق بناء السالم بواسطة الحوار، لابد من توافر عدة امور هي(البديوي ٢٠١١، ٣).

١- التحاور بين كافة الطوائف والطبقات في المجتمع، وان يكون حوار مبنياً على أسس و مصالح مشتركة وان يكون مسبوقاً بتنظير حول كافة المستويات من اجل االالتقاء بالاخر والابتعاد عن المشاحنات والعداء.

٢- ان تقدم الحوارات جملة توصيات ملزمة متضمنة مسائل عدة منها:

- عدم التفريق بين العرق والطائفة والمذهب.
- نبذ كافة الاعمال الارهابية.

٣- بناء اجهزة الدولة على اسس الكفاءة وليس المحاصصة

٤- دور رجال الدين من خلال الحوارات والمؤتمرات في الحث على التسامح.

٥- تبني ثقافة التسامح والذي يعتبر دعامة اساسية لرفد التعايش.

كما ان عملية الحوار تساهم في الحد من انتشار الثقافات العدوانية وتساعد على تقوية الاواصر الوطنية وتعزيز الهوية بين المواطنين وهذا بدوره ينعكس على بناء السلام بشكل ملحوظ بعد فترات زمنية محددة (Kadhim2023,486)

ثالثاً: اشاعة ثقافة التسامح

تعد ثقافة التسامح واجب سياسي واخلاقي وديني، فهو يعمل على احلال ثقافة السلام بدل من ثقافة الحرب والقتال وهي ليس ضعف او تنازل بل موقف فعال يضمن الحقوق "السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية والحريات السياسية، و قد ذكرت معان للتسامح ابرزها (الربيعي٢٠١٦، ١١)

١- تحمل الشخص ألذى وقع عليه ومس حقوقه وامتنع عن الرد عليه بالرغم من امكانية الشخص هذا بالرد على ذلك الاذى

٢- الاستعداد العقلي لاحترام اراء الاخرين وعدم التقليل من شأنها

٣- منع نشر المعتقدات والافكار بالقوة القسرية.

٤- الاعتراف بالاخر واحترام مصالحه و حقوقه والمحاورة معه

٥- تحرير البشر من دوافع االنتقام .

كما ان عملية التسامح والتعايش السلمي تحتاج الى اهتمام واسع النطاق بمختلف الاصعده حيث تقترن بالعملية السياسية وبالثقافة الاجتماعية للمواطنين والحكام على حد سواء(احمد ٢٠٢٣، ١٢١).

رابعاً:- دور التعليم في نشر ثقافة السلام وقيم المواطنة

"من اجل بناء السلام لابد من تدريس وتعليم واشراك المواطنين العالميين الذين يدركون اهمية الترابط بينهم وبين حياة الناس في العالم بأكمله، ونشر ثقافة بناء السلام العالمي عبر اعلام المتعلمين بالخطط الفعالة لممارسة المشاركة، وتزويدهم بالمهارت والتوعية واعطائهم الثقة بطرح آرائهم واقناعهم بأن راي احدهم يمكن ان يحدث اختلاف في العالم، وربط الطلبة بالاحداث العالمية والمسائل الدولية، وحثهم على تقبل وجهة نظر الاخرين لانها ستنمي قدرتهم على الاصغاء والاستماع للاخرين وان الاختلاف بوجهات النظر سيمنحهم فرصة لتوضيح وجهات نظرهم الشخصية واخذها بعين الاعتبار ووجهات نظر الاخرين (ميلوفيسكي ٢٠١١، ١٠).

خامساً: القضاء على البطالة والفقر

ان البطالة السبب الاساسي في دفع الكثير من الافراد الى ارتكاب الجرائم والانخراط في الارهاب والمخدرات من أجل الاموال، مما يدمر العلاقات الاسرية والقرابة، كما انها تساهم في دفع الكفاءات العلمية للهجرة خارج البلد من اجل توفير مستويات افضل للعيش(كزار ٢٠١٥، ٧٤٩).

مما يتحم وضع مجموعة من الاستراتيجيات الفاعلة للقضاء على مشكلة البطالة او محاولة التقليل منها وذلك عبر تشجيع ودعم الخطط والمشاريع الاستثمارية وجذب رؤوس الاموال الاجنبية وبأيدي عاملة وطنية، ومنح قروض مصرفية ميسرة وفق اليات تخدم العاطلين عن العمل، واقامة برامج تدريبية وتطويرية لأليدي العاملة، وتقلل الدولة من هيمنة قطاع محدد على اخر"مثل هيمنة القطاع النفطي على القطاع الزراعي والتحكم بعرض النقد وسعر الفائدة ومقدار االنفاق العام واصدار النفقة العامة من قبل هيئة عامة تابعة للدولة لتوفير حاجات الشعب الاساسية (علاوي ٢٠١٤، ٤٤٨).

الخاتمة

تعد عملية بناء السلام من العمليات التي تشترط في قيامها مجموعة مرتكزات تختلف من بلد الى اخر وتركز في مضمونها على اتاحه فرص التعايش السلمي ونبذ العنف وحصر السلاح في يد الدولة وهذا الامر يشكل عبئ ثقيل على الواقع العراقي حيث ان اي تغيرات في المفاهيم المتوارثه او مغايره للاعراف قد تشكل نبذ وعزوف عن تطبيقها .

وخلال دراسة الواقع العراقي نجد الكثير من المرتكزات او الاسس التي من الممكن الاعتماد عليها في تبني استراتيجية او سياسة لبناء السلام تراعي كل طبقات المجتمع ومكوناته العرقية والاثنية ، ومن بين ابز المتبنيات التي من الممكن ان تخلق اجواء تساهم في بناء السلام في مستويات اللامركزية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ هي :-

١- ترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة فهو يساعد على ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص في مسك زمام الامور وتقديم ماهو افضل وتحمل المسؤولية تجاة المكان الذي وضع فيه.
٢- الحث على التسامح والحوار ونبذ الثقافات التي تحرض على العنف والضغينة .
٣- العمل على ادارة التعددية بكل مستوياتها وتحويلها الى فرصه والاستفادة منها .
٤- العمل على اعادة الاهتمام بالروابط التاريخية بين المواطنين وحثهم على تبنى الروابط التاريخية في تجاوز الخلافات فيما بين المكونات والطوائف.
٥- التركيز على ادارة كل التحديات ادارة صحيحة وتحويلها الى مرتكزات واسس لبناء السلام في العراق.

المصادر باللغة العربية:

١- ابراهيم ، عماد خليل . ٢٠١٦. نحو تحقيق الحكم الرشيد في العراق في مرحلة مابعد النزاع دراسة في منظومة الامم المتحدة الثلاثية توفير الامن وسيادة القانون وتحقيق التنمية .العراق . مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، العدد ٣٦ .
٢- احمد ، حازم صباح وعماد وكاع عجيل. ٢٠٢٣. التعايش السلمي بين المكونات الاجتماعية واثره على الاستقرار السياسي في محافظة نينوى . بغداد. مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ٦٥.
٣- البديوي، خالد بن محمد .٢٠١١. الحوار وبناء السلام الاجتماعي .الرياض. مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني.
٤- جاسم، احمد فاضل .٢٠١٤. عدم الاستقرار المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ والافاق المستقبلية . بغداد. المجلة السياسية الدولية ، العدد ٢٥ .
٥- الخزندار، سامي ابراهيم .٢٠١١. نظام الانذار المبكر ومنع الصراعات التطور والمفاهيم والمؤشرات .الجزائر. مجلة المفكر ، العدد ٧ .
٦- دريول،علي دريول .٢٠٠٧. بناء الدولة العراقية بين المؤسساتية والشخصانية . العراق. مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، العدد ٣٤.
٧- الربيعي، مكي عبد المجيد وحميد حسن كاظم .٢٠١٦. اثر التسامح الديني والسلم الاجتماعي في بناء العلاقات الانسانية . كربلاء. مجلة رسالة الحقوق ، العدد ٣.

٨- سعيد ،علاء حسين.٢٠١٦. تحليل بعض مؤشرات التنمية البشرية في اطار العدالة التوزيعية في العراق . العراق . مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد ٩٤ المجلد ٢٢ .

٩- سعيد، قاسم علوان سعيد .٢٠١٩. التحول الديمقراطي في الوطن العربي .عمان. دار دجلة .

١٠- الصالحي ، نصيرة .٢٠١٣. دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام دراسة حالة منظمة اوكسفام .الجزائر . رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة باتنة .

١١- عبيد ، علي حسين .٢٠٢٣.الانتخابات العراقية تداول سلمي ام تدويل سياسي. العراق: شبكة النبا . متاح على الرابط : https://annabaa.org/arabic/annabaaarticles/14230

١٢- عثمان، معتز بالله .٢٠١٣. انماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية . مصر. المنظمة العربية لحقوق الانسان.

١٣- عزيز، احمد عدنان وبتول حسين علوان . ٢٠١٩. التعددية والتسامح واثرهما في تعزيز بناء المجتمع . الاردن . مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد ٤٦، العدد ٢ ، الملحق ٢ .

١٤- عزيز ،فراس كوركيس .٢٠٢٢. اسباب النزاعات المسلحة في العراق بعد عام ٢٠٠٣.العراق. مجلة نسق ، الجمعية العراقية للدراسات التربوية والنفسية ، المجلد ٣٥، العدد ٩.

١٥- علاوي، سيماء محسن .٢٠١٤. الانفاق الاستثماري الحكومي واهميته في معالجة مشكلة البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٨. بغداد. مجلة دنانير ، العدد ٦.

١٦- عمران ، عمر جمعة . ٢٠١٠. المعايير الديمقراطية في الانتخابات العراقية ٢٠١٠ وانعكاساتها على العملية السياسية .العراق. مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ٤١.

١٧- عمير، حسن تركي .٢٠١٦. الرقابة البرلمانية ومستقبل النظام السياسي في العراق . ديالى . مجلة العلوم القانونية والسياسية ، العدد ١ .

١٨- فارس ، رياض غازي .٢٠١٥ . سوسيولوجية السلوك الانتخابي في العراق دراسة في الانتخابات النيابية ٢٠١٤. العراق . اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد.

١٩- كزار، نعيم حسين .٢٠١٥. مشكلة البطالة واثارها الاجتماعية في المجتمعات المأزومة المجتمع العراقي انموذجا. بابل. مجلة جامعة بابل، العدد ٢.

٢٠- محمد ، احمد ادم .٢٠١٥. الرياضة المدرسية واثرها في تحقيق السلم المجتمعي . السودان. جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا .

٢١- مزهر، عدي عبد. ٢٠١٦. ظاهرة العزوف الانتخابي في العراق .العراق. اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد .

٢٢- مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة .٢٠٠٩. نيويورك. دراسة حول تشريعات مكافحة الارهاب في دول الخليج العربي واليمن.

٢٣- ميلوفيسكي، اليسون .٢٠١١. مجموعة ادوات بناء السلام للمعلمين اصدار المدارس المتوسطة .الاردن. مطبعة معهد السلام الامريكي.

٢٤- نزع السلاح والتسريح واعادة الدمج مبادئ التدخل والادارة في عمليات حفظ السلام .٢٠٠٩.الولايات المتحدة الامريكية. معهد تدريب عمليات السلام.

المصادر باللغة الانكليزية

1- Hameed, Muntasser Majeed. 2022٠. "Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS)." *Cuestiones Políticas* 37, no. 65.
2- Israa ,Abd Ali Kadhim.2023. Challenges of National Identity in Qatar. Namibia Journal for Studies, Issue 32d.
3- Maad , Ahmead And others.2023. The Purpose of Cybersecurity Governance in the Digital Transformation of Public Services and Protecting the Digital Environment,mesopotamain journal of cybersecurity,vo1.